

*** المسألة الأولى: حكم من انكشفت بعض عورته**

لا يخلو من انكشفت عورته من أحوال:

❖ **الحالة الأولى:** أن يكشف عورته وكان الكشف والظهور فاحشاً وكان ذلك متعمداً وطال الزمان " يعني طال الكشف "

أجمع أهل العلم: على أن صلاته باطلة لأنه كشف عورته وهو متعمد وقد طال الزمان.

المقصود بعورته: عورة الصلاة وهي ما بين السرة والركبة والمرأة عورتها وهي: شعرها وكل شيء إلا وجهها وكفيها وقدميها

صورته: لو كشفت المرأة عورتها التي في الصلاة متعمدة وطال الفصل وقد فحش مثل أن خلعت جلبابها وخمارها فإن الصلاة لا تصح.

❖ **الحالة الثانية:** أن يكشف عورته متعمداً أو متعمدة وكان الكشف يسيراً وطال الزمان

جماهير أهل العلم: قالوا بأن الصلاة باطلة لأنها كشفت شيئاً واجب عليها تغطيته وهي متعمدة.

❖ **الحالة الثالثة:** من انكشف شيء من عورته وهو فاحش وكان جاهلاً ولم يتعمد ولم يطل الفصل

مذهب أبي حنيفة وأحمد: الصلاة صحيحة على خلاف بينهم ما هو الذي يكشف عرفاً

صورته: أن تكون المرأة تصلي وولدها بجانبها فيجتر ثيابها فيخرج شعرها فتأخذ ثيابها ثم تغطي أو شخص يصلي وقد انحل سرواله فرفعه بعد أن ظهر شيء من عورته ولكن الفصل ليس طويلاً.

الراجح والله أعلم أن صلاته صحيحة وذلك لأمر:

أولاً: لأنه جاهل ولم يتعمد

ثانياً: لأن **الراجح** أن ستر العورة ليس مثل شروط الصلاة كالوقت، فإنه يُعذر في حال الجهل وحال النسيان ، ولم يطل الفصل

❖ **الحالة الرابعة:** من انكشف شيء من عورته جاهلاً أو ناسياً وكان يسيراً وطال الفصل

بعض أهل العلم كما هو قول مالك والشافعي في إحدى قوليه وهو قول أحمد في رواية: قال بأن الصلاة باطلة

الذي يظهر والله أعلم أنه إذا كان يسيراً مع الجهل والنسيان من غير تعمد فإن الصلاة صحيحة

الدليل: ما جاء عند البخاري من حديث عمرو بن سلمة في قصة صلاته حينما صلى بأصحابه قال النبي ﷺ ﴿فليؤمكم أكثركم قرآنًا﴾

قال: ﴿فلفظوا فلم يجدوا أكثر قرآنًا مني فكأننا يُقَرُّ القرآن في قلبي فأمتهم وأنا ابن ست أو ابن سبع سنين وكان إذا سجدتُ خرجت استي - يعني شيء

من دبره - فكانت بعض النساء تقول: غطوا عورة صاحبكم قال: فاشتروا لي بردة عمانية فما فرحت بعد الإسلام فرحي بمثل هذه البردة﴾

وجه الدلالة: أنه قد انكشف شيء من عورته وكان يسيراً وطال الفصل لأنه كل ما سجد يظهر شيء من عورته ، فدل ذلك على أن السير الذي يكون

حال الجهل والنسيان أنه يعفى عنه

❖ **الحالة الخامسة:** إذا كان الكشف يسيراً وكان متعمداً ولم يطل الفصل

الذي يظهر والله أعلم أنه إذا كان يسيراً جداً مثل أن امرأة تقوم فترفع خمارها وتحك رأسها ثم ترجعه فإن الصلاة صحيحة لكنها لا ينبغي لها أن تصنع

ذلك

صورته: بعض الناس في الحج الذين يصابون بالتمخمة إذا لبسوا الرداء أو الإزار فربما حال الركوع والسجود ينحل شيء من ذلك فهم يرفعون وأحياناً

ينزلون ثم يرفعون فهذا خرج شيء من عورته ولكنه يسير **فالرجح والله أعلم** أن هذا لم يكن متعمداً وهذا كان حاجة.

*** المسألة الثانية: ما يكره من الثياب في الصلاة وخارجها؟**

1. **السدل في الصلاة**

✍️ اختلف العلماء في تفسير السدل

الأظهر في تفسير السدل وهو تفسير الامام أحمد هو: أن يضع ثوبه على كتفيه ثم يرخي طرفيه ولا يرفع أحدهما على الآخر ويظهر شيء من بطنه فهذا مكروه إذا قلنا أنه لم يظهر شيء من عورته

1. قال الإمام أحمد: أن يضع رداءه على كتفيه ثم يسدل طرفيه من غير أن يذهب بطرف على طرف

قالوا: إن هذا مكروه لورود حديث فيه ولأن ذلك من فعل المجوس ومن فعل اليهود هذا هو مذهب الحنابلة.

2. قال بعضهم وهو قول عند الشافعية وقول لبعض الحنابلة كالأمدى وغيره: إن السدل هو إسبال الإزار

ابن تيمية: غلط هذا القول وقال: "إن تفسير السدل بالإسبال غلط"

3. قال بعضهم: أن يلتحف بردائه ويده داخل الرداء بحيث يشق عليه أن يفك يديه فيكون كالذي يصلي وهو معقوص يعني مربوط

❖ حكم السدل

1. جمهور أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة: كرهوا السدل في الصلاة

الدليل: قالوا: لما جاء في الحديث الذي رواه عِشْل بن سفيان والحسن بن ذكوان عن سليمان الأحول كلاهما يرويه عن عطاء عن أبي هريرة ﴿أن النبي ﷺ نهى أن يسدل الرجل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه﴾ وهذا من حديث الحسن بن ذكوان ورواه عِشْل بن سفيان من غير ذكر ﴿وأن يغطي الرجل فاه﴾ ورواه أيضاً أبو داود من حديث الحسن بن ذكوان عن سليمان الأحول عن عطاء ﴿وأن يغطي الرجل فاه﴾ والحديث بمجموع طرقه ضعيف فإن عِشْل بن سفيان رجل ضعيف والحسن بن سفيان ليس بالقوي وقد ضعفه غير واحد من أهل العلم فدل ذلك على أن النهي ضعيف

2. ذهب مالك: إلى أن السدل في الصلاة لأبأس به مثل أن يضع رداءه على منكبيه ويسدلها

قال: "رأيت أهل العلم يصنعونه وكلهم قد رخص فيه" وقد روي عن ابن عمر وغيره.

يقول ابن المنذر: "والكراهة والنهي لا يثبت إلا بدليل صحيح ولا دليل على النهي"

الذي يظهر والله أعلم أن الإنسان الأولى به ألا يتشبه بفعل اليهود ولكن هذه الأولوية إنما دخلت في عموم حديث ابن عمر ﴿من تشبه بقوم فهو منهم﴾ فهو لم يقصد التشبه ولكن وجوده لمثل هذه المحاكاة؛ الأولى تركها ولكن الكراهة حكم شرعي لا تثبت إلى دليل شرعي ولهذا نقول: الأولى به ألا يصنع ذلك وإن كان ليس ثمة حديث صحيح يصار إليه كما هو مذهب مالك وقد فعله ابن عمر

2. إشتمال الصماء

جاء في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد ﴿أن النبي ﷺ نهى عن لبستين واللبستان هي اشتمال الصماء وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء﴾ فالنهي عن اشتمال الصماء ثابت في الصحيحين

قالوا: اشتمال الصماء هو: أن يضطبع بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن ثم يضع طرفاه على منكبه الأيسر ثم يأخذ الطرف الأذن ثم يرفعه على منكبه وليس عليه غيره

قالوا: فإن ذلك منهى عنه: خوفاً من كشف عورته وليس على عورته منه شيء

قالوا: فلربما لو سجد ظهر شيء من عورته

✍️ إذا كان قد لبس شيئاً على عورته بحيث لا يكشف شيئاً:

قالوا: فإن هذا لا يدل على الكراهة

الراجح أن النهي هو لأجل الخوف من كشف العورة.

❖ النهي عن كشف العورة ليس مختصاً في الصلاة بل هو في الصلاة وخارج الصلاة بل في الصلاة يجب عليه أن يحتاط ولا يخرج شيئاً من ذلك فدل ذلك على أن اشتغال الصماء يختلف عن السدل في الصلاة لأن السدل إنما جاء النهي عنه في الصلاة وأما اشتغال الصماء فإن النهي عنه في الصلاة وخارج الصلاة كما هو في الاحتباء

❖ حكم اشتغال الصماء

خارج الصلاة ويؤدي إلى كشف العورة: مكروه

في الصلاة: واجب عليه أن يصلي ولا يكشف شيئاً من عورته وإذا كان ذلك سوف يؤدي في الغالب إلى كشف العورة فلا يصح وحرام لأنه واجب عليه أن يؤدي الصلاة بيقين

3. الاحتباء:

نُهي عن لبسة الاحتباء وهي أن يلف على نفسه بثوب وهو محتبئ وليس على فرجه من شيء فلربما لو ارتفع أو فعل شيئاً ما لظهر شيء من عورته والواجب على المسلم ألا يظهر عورته إلا من زوجته أو ما ملكت يمينه كما قال ﷺ في الحديث الذي رواه معاوية بن قرة عن النبي ﷺ

4. تغطية الوجه:

جماهير أهل العلم: يُكره تغطية الوجه كأن يتلثم الإنسان من غير حاجة وأما الصلاة فهي صحيحة بإجماع أهل العلم.

صورته: كأن تلبس المرأة البرقع أو تلبس اللثام أو يغطي الرجل وجهه

وهذا مكروه إلا الحاجة كما لو كان مريضاً ويخشى من زيادة مرضه فهذا معذور وأما غير المعذور فإن السنة أن يسجد الإنسان من غير حائل وأن يظهر وجهه كما كان ﷺ يصنع وهذا هو المحفوظ عن النبي ﷺ ولم ينقل واحد من الصحابة أن النبي ﷺ كان يغطي وجهه ولو ثبت ولو بدليل ضعيف لنقل ولما لم ينقل أن النبي ﷺ كان يغطي وجهه دل ذلك على أن السنة هو عدم التغطية وأما ما جاء في الحديث الذي يرويه الحسن بن ذكوان عن سليمان الأحول عن عطاء عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ نهى أن يغطي الرجل فاه» فإن الحديث ضعيف ولكن العمل عليه عند أهل العلم كما ذكر ذلك الترمذي والخطابي

5. مسألة كفت الثوب

كفت الثوب: نُهي عنه

كفت الثوب والكم: هو أن يجمع كفه والسنة ألا يكفها لأنه إذا سجد فربما وقع شيء من ثوبه فيؤجر على ذلك

ومن ذلك أيضاً: أن يرفع ثيابه ويربطها بحزام فيأخذ الثوب من الوسط ثم يربطه

فتقول: السنة أن يرخي ثيابه ولا يكفت ثوباً ولا شعراً

❖ حكمه

جماهير أهل العلم: يكره كفت الثوب

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس «نهينا أن نكفت الثوب والشعر» وفي رواية «أمرنا ألا نكفت ثوباً ولا شعراً» يعني هذا مما نهينا عنه

❖ حكم المشالح

المشالح هي التي توضع على الكتف فأحياناً إذا أراد أن يسجد الإنسان؛ يأخذ بكميه ويضمهما إليه ويسجد

الظاهر والله أعلم أن ذلك لا بأس به وذلك لأمر:

أولاً: لأن النهي هو أن يلبس لبساً خارج المعتاد ولبس المشلع هو الأمر المعتاد والسائد ولو سجد من غير جمع لأدى ذلك إلى أذية من بجانبه.

الثاني: أن العمامة كُفَّت وهي جائزة لأنها هكذا تصنع وهذه هي طريقة لبسها

نقول: للذين توضؤوا وقد كفتوا: الأولى أن تزيلوا هذه الثياب التي كفتتموها وتصلون من غير كُفَّت

❖ **حكم الصلاة من كُفَّت**

الصلاة من كُفَّت: جائزة

الدليل: ما جاء من حديث أبي جحيفة عند البخاري قال: ﴿فخرج رسول الله ﷺ على حلة حمراء مشمراً﴾

التشمير:

1. **قال بعض أهل العلم هو:** رفع الثوب

2. **قال بعضهم:** أن النبي ﷺ رفع ثوبه

والصحيح والله أعلم أن النبي ﷺ إنما رفع ثوبه مشمراً لأنه لم يكن مسبلاً بل كان قد رفع ثوبه شيئاً طويلاً وهذا يدل على أن النبي ﷺ كان أحياناً يلبس الثوب الذي هو مرتفع وأحياناً يلبس الثوب الذي مثلما يلبسه الناس في العادة وهو أرفع من الكعبين كما كان الخلفاء الراشدون يصنعونه كأبي بكر فإنه قال: ﴿إن ثوبي يسترخي﴾ وهذا يدل على أن أبا بكر كان غير مشمر. وهذا يدل على جواز ذلك.

مما يدل على أن النبي ﷺ ليس يفعل ذلك دائماً فإنه كما جاء في حديث عمران بن حصين ﴿فخرج رسول الله ﷺ بجر إزاره﴾ فهذا دليل على أن الإزار فيه نوع من الاسترخاء لكنه لم يشده على حقوقه فدل ذلك على أن النبي ﷺ كان يلبس أحياناً الثياب التي قريبة من الكعبين ويلبس الثياب التي أعلى من الكعبين لكنه لم يكن يلبس ثوباً مسبلاً ولا قريباً من ذلك.

الغتر: هي ما يوضع على الرأس

﴿هل السنة في الغتر في الصلاة أن يقيها مرسله أم السنة أن يرفعها إلى الأعلى؟﴾

الغتر لم تكن موجودة في عهد الصحابة ولهذا كل بلد يلبس على حسب إعتيادهم

1. **بعض مشايخنا وهذا رأي شيخنا ابن باز:** يقول: السنة ألا يكُفَّت الغتر

2. **ابن العثيمين يقول:** إن صلى وقد كُفَّت فلا حرج لكنه إن صلى وقد أرخاها لا يرفعها لأجل ألا ينشغل **وهذا قوي** لأن الغتر حكمها حكم العمامة **العمامة:** عادة الناس يلبسونها مكفوتة فكذلك الغتر عادة الناس يلبسونها مرخاة وعادة يلبسونها وقد وضعوها فوق رؤوسهم فهي على حسب العادة **السنة هو عدم الانشغال في الصلاة** لأن بعض الناس أحياناً يبالغون في الصلاة بحركاتهم فمرة يرفع غترته هكذا ومرة يرفعها هكذا ومرة يتلثم فهذا يدل على أنه ينبغي للإنسان ألا يكثر من الحركة وإن يكون كما أمر الله بذلك ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238] فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام **قال أهل العلم:** فهذا يدل على أن الإنسان يكون خاشعاً في صلاته ولا ينبغي له أن يتحرك.

الشرط الثالث: اجتناب النجاسة

نعبر عنها بالطهارة من الخبث: والطهارة من الخبث هي طهارة الثوب وطهارة البقعة وطهارة البدن.

فالإنسان مأمور أن يطهر بدنه ومأمور أن يطهر ثوبه ومأمور أن يطهر البقعة التي يسجد عليها

دليل العلماء على ذلك: قول الله تعالى ﴿وَتَيَّابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: 4]

الراجح أن هذا ليس ظاهراً في الدلالة وذلك لأن هذه الآية هي الآية الثانية التي نزلت ولم يجب على النبي ﷺ أن يصلي ولا أن يتوضأ ولا أن يفعل شيئاً

من ذلك

المقصود بالثياب هي: القلب أنه يظهر قلبه حتى يدخل الشيء النظيف الطيب وهو كتاب الله - سبحانه وتعالى -

دليل آخر استدلل به العلماء: على وجوب الطهارة من الخبث: ما ثبت عند أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى بأصحابه يوماً فخلع نعليه فخلع الصحابة نعالهم فلما سلم قال: ما شأنكم خلعتنم نعالكم؟! قالوا: رأيناك خلعت فخلعنا فقال: إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما أذى فإذا جاء أحدكم المسجد فليتنظر في نعليه فإن وجد بهما أذى فليدلكهما بالتراب فإن التراب لهما طهور ﴿قوله ﴿أذى﴾ هذا يدل على أن الإنسان واجب أن يزيل ما به من نجاسة

1. ذهب جمهور الفقهاء من الحنيفية والشافعية والحنابلة: إلى أن اجتناب النجاسة شرط من شروط الصلاة على خلاف بينهم في تخفيفها

2. ذهب مالك: إلى أن اجتناب النجاسة واجب والواجب ليس كالشرط وعلى هذا فلو صلى جاهلاً أو ناسياً أو معذوراً فإن صلاته صحيحة .

الراجح والله أعلم هو مذهب مالك

أما إذا صلى متعمداً وقد حمل النجاسة فإن صلاته الراجح أنها لا تصح لأنه خالف المأمور وهو متعمد

أما الجاهل والناسي فإن الراجح أن ذلك لا بأس به

بعض الحنابلة يقول: أنها شرط ومع ذلك يخفف في الجهل والنسيان وهذا يدل على أنهم لا يعتبرونها كغيرها من الشروط ولكنهم يقولون هي شرط من باب أنها خارج الماهية وهي ماهية الصلاة. فهذا نوع من التقسيم كما ذكر ذلك ابن تيمية

مسألة: حمل النجاسة:

العلماء قالوا: فمن صلى في نجاسة أو لاقاها أو حملها: فجعلوا حمل النجاسة ممنوعة

تفسير المتقدمين لحمل النجاسة قالوا: مثل أن يجمل ثوباً في نجاسة

البوم يستطيع الإنسان أن يصلي لمرض وهو حامل للنجاسة مثل: الذي به مرض الكلى فإنه يضعون له كيساً بحيث يتبول فيه ويصلي وهو حاملاً له أو الذي فيه فتحة بالمثانة يصلي وهو حامله فهو معذور

حمل النجاسة ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: حملها لعذر:

الراجح أن صلاته جائزة

الدليل: ما قيل فيه عند الداقني رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يصلي في صحن المسجد فجاءت قريش فأتوا بالسلا - سلا الجزور - وما فيه من شيء فوضعوها

على ظهره فجاء عبد الله بن مسعود فأخبر فاطمة فجاءت وهي تبكي فأخرجت السلا ورسول الله ﷺ يصلي لم يقطع صلاته ﴿

وهذا يدل على أنه هؤلاء الكفرة الفجرة لا يريدون من المسلمين أن يؤدوا عباداتهم كيف أمرهم الله فهم يريدون أن يؤذوهم

الراجح والله أعلم على أن المعذور لحمل النجاسة صلاته جائزة

القسم الثاني: حملها لغير عذر

الراجح والله أعلم على أن الذي يحمل النجاسة من غير عذر صلاته لا تصح

* مسألة: لو صلى جاهلاً أو ناسياً وهو حامل للنجاسة:

مثال: شخص صلى وثيابه الداخلية عليها نجاسة وانتهت الصلاة

1. ذهب الحنابلة والشافعي في أحد قوليه: إلى أن من صلى وثوبه نجس حتى انتهت صلاته أنه يجب عليه أن يعيد الصلاة

2. مذهب مالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد في رواية وهو اختيار ابن تيمية: أن من صلى حتى انتهت صلاته وعليه نجاسة فلا يجب عليه أن يعيد

وهذا هو الراجح والله أعلم

وذلك لأمر:

أولاً: لأن ثمة فرق بين اجتناب المحظور وفعل المأمور

فعل المأمور: كالطهارة، طهارة الحدث فإن الإنسان لو صلى فإنه مأمور أن يعيد لقوله ﷺ كما في الصحيحين ﴿لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ﴾

اجتناب المحظور: فإنه يُعفى عنه حال الجهل والنسيان

الدليل: ما ثبت عند أهل السنن من حديث أبي سعيد ﴿أن النبي ﷺ صلى وفي أثناء صلاته تذكر أن نعليه بها أذى فخلعهما﴾

وجه الدلالة: أنه ﷺ لما لم يقطع صلاته لأن أول الصلاة كان فيه نجاسة؛ دل ذلك على أنه لا فرق أن تُبتدأ الصلاة حتى انتهائها أو أن تُبتدأ في أثنائها فيعلم من ذلك أنه لا يجب إبطال شيء من ذلك حال الجهل والنسيان ولا فرق أن يعلم بذلك أثناء الصلاة أو أن يعلم بعد الصلاة لأنه لما جاز للنبي ﷺ أن يُكمل صلاته ولا يستأنفها دل على أن الصلاة بالثوب النجس حال العذر والجهل صحيحة بدليل أنه أكمل صلاته وجوز أن تُبتدأ الصلاة بثوب نجس مع الجهل فلا فرق أن تُبتدأ أو أن تنتهي في ثوب نجس إذا كان ذلك حال العذر والجهل والنسيان وهذا هو الراجح

أما إذا تذكر أثناء الصلاة فإنه لا يجوز له أن يصلي وهذا ينبغي أن يعلم الإمام إذا كان يصلي فتذكر أن ثيابه الداخلية نجسة فيستحي من الخلق فنقول: يجب عليك أن تستحيي من الله فيجب عليك أن تخرج وتجعل الناس يصلون على الخلاف هل يصلي كل واحد منهم وحده أم يتقدم أحدهم فيكمل صلاته كما هو مذهب الشافعي ورواية عند الإمام أحمد اختارها ابن تيمية وهذا هو الراجح والله أعلم

*** مسألة:** لو صلى في أرض نجسة لكنه وضعه عليها سجادة وكانت النجاسة يابسة ولكنه سجد على شيء طاهر فما حكم ذلك؟

صورته: يوجد بول على مكان ثم وضع مصلى فصلى فيه

الصحيح: أن الصلاة صحيحة لأن البقعة طاهرة ولا أثر إلى ما تحت ذلك ومن هذا نعلم أن الصلاة فوق سطح الحمام أو فوق سطح الحش إذا كانت البقعة طاهرة فإن الصلاة صحيحة ولا كراهة في ذلك

خلافاً لبعض الحنابلة: الذين صححوا الصلاة مع الكراهة

الراجح والله أعلم أن لا كراهة في ذلك وإن كان الأفضل أن يصلي في غير هذا المكان لأنه قد ينشغل أتصح صلاتي أو لا؟ فهذا الانشغال مدعاة إلى أن الإنسان يحرك عقله بغير طاعة الله فمثل هذا ينهي عنه إذا كان يحرك أمراً من أموره في الصلاة فإن النبي ﷺ قال كما في الصحيحين من حديث عائشة ﴿أن النبي ﷺ صلى في خيمصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وأتوني بأنبجانية أبي جهم فإنها أهتني آنفا عن صلاتي﴾

هذا يدل على أن الإنسان ينهي أن يصلي فيما يشغله عن صلاته

صورته: بعض الناس أحياناً ينشغل في أمور في الصلاة هو لو تركها لكان أفضل له مثل أن يصلي وبجانبه شخص قد فعل مكروهاً رأى شخصاً تلثم مثلاً وهذا ليس من السنة فتجد أنه ينشغل لأجل هذا ماذا يقول له؟ وماذا ينصحه؟ وكيف يقول له؟ فصلاته ليس فيها من الخشوع لأنه انشغل عنها بذلك لأجل هذا والواجب عليه ألا ينشغل

فنقول: هو فعل مكروها وأنت انشغالك بهذا الأمر مكروه عليك يجب عليك أن تُقبل على صلاتك ولا تنشغل عنها هذا هو الأفضل في حقك لأن صلاته صحيحة ولا تحرص على الآخر إن كان ذلك لا يبطل صلاتهم

*** مسألة:** حكم الصلاة في المقبرة

◀ الصلاة في المقبرة تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الصلاة على الميت وأيضاً تسمى صلاة الجَنَازَة - أو الجِنَازَة - في المقبرة

الصحيح أن صلاة الجَنَازَة في المقبرة جائزة

الدليل: لأن النبي ﷺ قال: ﴿**دلوني على قبره أو قبرها فصلى عليها وصلى الناس خلفه**﴾ كما ثبت ذلك في الصحيحين في قصة المرأة أو الرجل الذي كان يقيم القمامة من المسجد فصلى عليها.

القسم الثاني: صلاة التطوع أو الفريضة في المقبرة

ذهب عامة أهل العلم بل حكى بعضهم الإجماع على حرمة أن يصلي الإنسان التطوع أو الفريضة في المقبرة

أجمع أهل العلم ولا عبرة بالمخالف أن الصلاة في المقبرة صلاة التطوع والفريضة محرمة ولو لم يكن إلى قبر "محرمة بالإجماع"

الدليل: لقول النبي ﷺ ﴿**لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها**﴾ كما ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث مرثد بن أبي مرثد الغنوي.

✱ مسألة: هل الصلاة في المقبرة النهي فيها لأجل النجاسة أو حفاظاً على العبادة وخوفاً من الشرك والاقتراب منه؟ "إختلف أهل العلم في ذلك"

قولان عند أهل العلم

1. الشافعي: النهي عن الصلاة في المقبرة لأجل النجاسة

2. مذهب الحنابلة وأكثر السلف: النهي إنما هو لأجل أن يكون ذلك خوفاً من العبادة والتعبد لغير الله

الدليل: قوله ﷺ ﴿**أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً أولئك شرار الخلق عند الله**﴾ ولا يُتخذ المسجد إلا للصلاة والدعاء وغير ذلك وهذا كله محرم فإذا نهي عن الدعاء في المقبرة خوفاً من أن يكون ذلك لأجل أن يقال: ما دعوت واستجيب لي إلا لأجل أني في المقبرة! تعالى الله عما يقولون فإن ذلك منهي عنه حتى في الصلاة

والصحيح أن الصلاة في المقبرة ولو كانت البقعة طاهرة أن الصلاة لا تصح لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك والنهي يقتضي الفساد لأنه لا ينفك الإنسان عن البقعة في ذلك لأجل أنه مخالف لمقصود العبادة

✱ مسألة: حكم الصلاة في معادن الإبل ومرابض الغنم

1. مرابض الغنم

جماهير أهل العلم: الصلاة في مرابض الغنم صحيحة و أن بكرة وبول حيوان مأكول اللحم طاهرة

◀ الصلاة في مرابض الغنم جائزة

الدليل: ما جاء في صحيح مسلم من حديث جابر بن سمرة أنه قال: ﴿**سئل النبي ﷺ أنصلي في مرابض الغنم؟ قال: نعم**﴾ فدل ذلك على جواز أن يصلي الإنسان في مرابض الغنم.

2. مبارك الإبل

المقصود بمبارك الإبل: وهي مأواها التي تنام فيه أو تجلس فيه حينئذ تشرب عللاً لأن الإبل يشربون ثم يجلسون في مكان ثم يذهبون به الشربة الثانية

فيقولون شربت نهلاً بعد علي فكل ذلك من مبارك الإبل

جماهير أهل العلم على النهي عن الصلاة في مبارك الإبل

◀ اختلفوا في علة النهي

القول الأول

قول عند الشافعية: العلة في النهي لأجل النجاسة لأنهم يرون أن روثه مأكول اللحم نجسة

الصحيح: هو قول جماهير أهل العلم أن روث وبول مأكول اللحم طاهر

الدليل: ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم قال للذين جاؤوا فأسلموا فاجتووا المدينة -يعني مرضوا- ألا تذهبون إلى

راعيينا فتشربون من ألبانها وأبوالها قال: فذهبوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصَحَّوا فقتلوا الراعي

فهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يشربوا من أبوالها وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم حينما أمرهم بذلك فهذا يدل على طهارة بول الإبل وعلى أن علة النهي ليست من أجل النجاسة.

القول الثاني

قالوا: أن النهي عن الصلاة في مبارك الإبل لأجل أنها مأوى الشياطين ولأجل ذلك قال صلى الله عليه وسلم **﴿إن الإبل خلقت من الجن أرأيتم إلى هبوبها ونفورها إذا نفرت﴾**

فهذا يدل على أن الإبل خلقت من الجن ومعنى من الجن: أن لها أثر بحال الجن ولهذا قال صلى الله عليه وسلم **﴿إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش﴾**

وهذا هو الظاهر والله أعلم على أن الحكمة في ذلك إنما هي لأجل أنها مأوى الشياطين والشارع ينهى عن اقتراب من الأعراب الأجلاف ومشابهتهم

وكذلك عن مشابهة الجان كما قال صلى الله عليه وسلم **﴿لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء بالعتمة وإنها تعتم بحلاب الإبل﴾** فنهى النبي صلى الله عليه وسلم كما يقول ابن

تيمية عن مشابهة الأجلاف من الأعراب الغلاظ الاجفاء وكذلك النهي عن ما يقترب من الوحوش والجان

القول الثالث:

هو قول عند الحنابلة: إن العلة تعبدية

والراجح والله أعلم هو القول الثاني أنها مأوى الشياطين

هل تصح الصلاة في مبارك الإبل؟

اختلف العلماء في ذلك

1. ذهب الشافعية وغيرهم: إلى أن الصلاة صحيحة مع النهي

2. مذهب الحنابلة واختاره ابن تيمية: إلى أن الصلاة باطلة لأنها مأوى الشياطين، لأن ذلك يخالف مقصود العبادة

القول الثاني أحوط وإن كان قول الشافعي قوي لأنها ليست لأجل النجاسة ولكن لأجل مأوى الشياطين فالأقوى دليلاً الشافعي والأحوط للعبادة هو

القول الثاني لأنه الطهارة ثابتة، فالرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك فيكون النهي إنما هو لأجل التحريم أو الكراهة:

والقاعدة:

أن النهي إذا كان ليس عائداً على ماهية العبادة أو على وصفها الذي لا يتفك عنه فإن النهي يقتضي التحريم ولكن لو قيل أن الصلاة لا تنفك عن البقعة

فهذا يدل على وصفها الذي لا يتفك عنه والقول بالإعادة أحوط وهو أبرأ لزمة الإنسان

* مسألة: حكم الصلاة في الحمام

الحمام هو مما نهى عن الصلاة فيه والمقصود بالصلاة في الحمام هي مواضع الناس وليس أماكن قضاء الحاجة لأن أماكن قضاء الحاجة هي الحش وأما

مواضع الناس فهذه تسمى الحمامات

السبب في النهي هو:

أن ذلك نهي من النبي ﷺ فقد ثبت عند الترمذي بسند صحيح عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: ﴿الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام﴾

فهذا يدل على أن الحمام لا تصح الصلاة فيه لأنه ليس بمسجد وقد قال ﷺ ﴿فأينما أدركت الصلاة فصل فإنها هو مسجد﴾ فدل ذلك على أنه إذا لم يكن مسجد فلا تصح الصلاة فيه وهذا هو الراجح أن الصلاة في الحمام ولو لم يكن لأجل النجاسة فإنه منهي عنه وصلاته لا تصح فيجب على الإنسان أن يعيد صلاته .

صورته: مثلما يفعل بعض الناس في الحرم إذا كثرت الصفوف ودخل الناس في أماكن المواضع فإنهم يفرشون أرديتهم فيصلون في أماكن المواضع وهذا منهي عنه لأن النبي ﷺ نهى عن الصلاة في أرض الحمام

❖ حكم الصلاة في الحش

فإذا نهي عن الصلاة في الحمام فإن الصلاة في الحشوش من باب أولى لأن الجان يمكنون فيها ولهذا جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال كما في حديث علي وإن كنا قد ضعفنا هذا الإسناد ﴿ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الحش أن يقول: بسم الله﴾ وهذا الحديث روي مرفوعاً والصواب أنه ضعيف

❖ حكم الصلاة في الأرض المغصوبة

1. **الحنابلة وهو قول عند مالك:** أن الصلاة في الأرض المغصوبة لا تصح لأنهم يرون أن النهي يقتضي الفساد.
2. **جماهير أهل العلم:** أن الصلاة في الأرض المغصوبة تصح مع الإثم لأن النهي ليس عائداً على ماهية العبادة ولا على وصفها الذي لا يتفك عنه لأن الإنسان منهي أن يجلس في الأرض المغصوبة فضلاً عن الصلاة فدل ذلك على أن النهي في الأرض المغصوبة ليس عائداً على ذات الصلاة ولكنه إلى خارج الصلاة.

وأما الحمام فإن النهي عائده على ذات العبادة لأنه يجوز لك أن تدخل الحمام فدل ذلك على الفرق بين الأمرين وهذا يدل على قوة القول بأن الصلاة في مرابض أو في مبارك الإبل يدل على البطلان

✳ مسألة الصلاة في المجرزة

جاء في الحديث الذي رواه أهل السنن من حديث ابن عمر ﴿سبعة لا تجوز الصلاة فيهن وذكر المقبرة والمجرزة وقارعة الطريق فوق بيت الله تعالى﴾ وهذا الحديث ضعيف لا يصح

سؤال

طالب: بالنسبة للصلاة في الأماكن المهجورة أو سكن مهجور؟

الشيخ: الصلاة في الأماكن المهجورة لا حرج في ذلك ولم يرد فيه دليل على المنع في هذا فلا بأس إن شاء الله